العدد (الرابع) المجلد (الثاني)
شهر كانون الاول عام 2025

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

موقف التشريع الأوروبي من منح الشخصية القانونية الإلكترونية للذكاء الاصطناعي

The Position of European Legislation on Granting Electronic Legal Personality to Artificial Intelligence

الاستاذ الدكتور
رائد صيوان عطوان
Raed Siwan Attwan
العنوان: العراق – البصرة
raed.siwan@uobasrah.edu.iq

خلود طعمة حسن
Khulood Tuama Hasan
العنوان:العراق – البصرة
pgs.kholud.tuama@uobasrah.edu.iq

الملخص:

إن التطور السريع خلق تحديات قانونية عميقة، دفعت المشرع الأوربي لسنة ٢٠١٧ من خلال توصيات إلى التفكير بمدى الحاجة إلى منح "الشخصية القانونية" للذكاء الاصطناعي، وهو ما يُفترض أن يتيح إمكانية مساءلة هذه الأنظمة عن أفعالها أو منحها بعض الحقوق أو الواجبات، ولكن في سنة ٢٠٢٠، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا يتمثل في رفض مقترح منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وهو ما شكّل نقطة تحول في الجدل القانوني حول مستقبل المسؤولية القانونية في هذا المجال، وقد برّر الاتحاد هذا الرفض بجملة من الاعتبارات القانونية والأخلاقية والفلسفية، بالمقابل لم يغفل الاتحاد الأوروبي عن التحديات التي تفرضها الأنظمة الذكية من حيث المسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار، ولهذا سعى المشرّع الأوروبي إلى إيجاد حلول تشريعية بديلة دون الاضطرار إلى منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، ولعل أبرز هذه الحلول تمثل في التوسع في مفهوم المنتجات ضمن التشريعات الأوروبية، بحيث يمكن تحميل مصنّعي ومزوّدي الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن أي أضرار تسبب فيها النظام، إذ أوصى البرلمان الأوروبي بتحديث تعريف "المنتج" ليشمل الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي، مما يسهل مساءلة المصنعين في حال وقوع ضرر. وإن مستقبل الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي سيظل محل جدل طالما بقيت هذه الأنظمة تفتقر إلى الوعي الذاتي، ومن المرجح أن تستمر التشريعات الأوروبية في تطوير أدوات قانونية دقيقة تحيط بالذكاء الاصطناعي من كافة الجوانب دون الإخلال بأسس النظام القانوني القائم، وبهذا يكون الاتحاد الأوروبي قد قدّم نموذجًا فريدًا في تنظيم العلاقة بين القانون والتكنولوجيا، يعتمد على المرونة والتدرّج والتقييم المستمر للمخاطر.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الشخصية القانونية، الاتحاد الأوروبي، المنتجات الرقمية، الأضرار الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

Keywords: **Artificial Intelligence, Legal Personality, European Union, Digital Products, Damages from AI Applications.**

العدد (الرابع) المجلد (الثاني)
شهر كانون الاول عام 2025
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

Summary:

The rapid pace of technological development has created profound legal challenges, prompting the European legislator in 2017, through a series of recommendations, to contemplate the necessity of granting legal personality to artificial intelligence. This proposition was intended to enable the accountability of AI systems for their actions or to confer certain rights or obligations upon them. However, in 2020, the European Parliament issued a resolution rejecting the proposal to grant legal personality to AI. This decision marked a turning point in the legal debate surrounding the future of legal liability in this field. The European Union justified its rejection based on a number of legal, ethical, and philosophical considerations.

Nonetheless, the EU did not overlook the challenges posed by intelligent systems in terms of civil liability and compensation for damages. As a result, the European legislator sought alternative legislative solutions without resorting to granting AI legal personality. One of the most prominent solutions has been the expansion of the definition of “products” within European legislation. This expansion allows for holding AI developers and providers accountable for any damages caused by AI systems. The European Parliament recommended updating the definition of "product" to include digital systems and artificial intelligence, thereby facilitating the accountability of manufacturers in the event of harm.

The future of legal personality for AI will likely remain a subject of debate as long as these systems lack self-awareness. It is expected that European legislation will continue to develop precise legal tools that comprehensively regulate AI without undermining the foundations of the existing legal system. In this way, the European Union has offered a unique model for regulating the relationship between law and technology—one based on flexibility, gradual development, and continuous risk assessment.

المقدمة

بدأ البرلمان الأوروبي منذ عدة سنوات في مناقشة الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحديد مسؤولياتها القانونية، وكان ذلك مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذكية في مختلف القطاعات، ونظرًا للقدرات المتزايدة لهذه التقنية وتفاعلها مع البشر، كان هناك نقاش جاد حول ضرورة وضع إطار قانوني يُحدّد كيفية التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وقد أثار البرلمان الأوروبي النقاش حول منح الشخصية القانونية للروبوتات، وهي فكرة تدور حول التعامل مع الروبوتات ككيانات قانونية مستقلة قادرة على تحمّل المسؤولية القانونية عن أفعالها، بما يشمل التزاماتها وحقوقها، إذ في عام ٢٠١٧، أصدر البرلمان الأوروبي وثيقة تُعرف بـ "القانون الأوروبي للروبوتات"، تضمنت توصيات تقترح منح الشخصية القانونية لبعض الروبوتات الذكية، خاصة تلك التي تمتلك قدرات تعلم ذاتي واستقلالية في اتخاذ القرارات، واستند هذا الاقتراح إلى اعتبار أن الروبوتات الذكية يمكن أن تُنتج آثارًا قانونية أو تتسبب بأضرار قد يصعب نسبتها إلى مصنّع أو مبرمج محدد.

رغم أن القانون الأوروبي للروبوتات لعام ٢٠١٧ اقترح فكرة مثيرة للنقاش هي إمكانية منح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلا أنه اتجه إلى رأي مخالف في عام ٢٠٢٠ وعكس بذلك رؤية مختلفة، تركز على تعزيز الجوانب الأخلاقية والمسؤولية البشرية. يعكس هذا التغيير إدراكًا لمخاطر تحول الروبوتات إلى كيانات قانونية مستقلة، مع التأكيد على ضرورة وجود إطار قانوني يواكب التطورات التكنولوجية ويحمي الأفراد والمجتمع.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تعاظم الدور الذي باتت تلعبه أنظمة الذكاء الاصطناعي في مختلف قطاعات الحياة، وما يترتب على ذلك من تحديات قانونية غير مسبوقة، لاسيما في مجال تحديد المسؤولية عند وقوع الأضرار، وتبرز الحاجة الماسة لإيجاد إطار قانوني واضح يواكب هذا التطور التقني، ويضمن في الوقت ذاته حماية الحقوق والحريات، ويعزز من استقرار النظام القانوني العام، إذ يقود الاتحاد الأوروبي جهودًا تشريعية عالمية في هذا السياق.

إشكالية البحث:

يناقش هذا البحث عن سؤال رئيسي: هل يتجه الموقف التشريعي الأوروبي إلى الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؟ وهل توسيع مفهوم المنتجات المعيبة يمكن أن يعد بديلاً كافياً في تنظيم المسؤولية القانونية؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من بينها: ما هو مفهوم الشخصية القانونية، وهل يُمكن تطبيقه على الذكاء الاصطناعي؟ وما هي ملامح نظرية النائب الإنساني، وهل تحقّق توازناً بين التطور التقني والمسؤولية القانونية؟ وهل يكفي اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي "منتجات" ضمن قواعد العيب الصناعي في تحميل المسؤولية القانونية؟ وما هو التوجه الأوروبي الرسمي في هذا السياق؟ وما حدود التوافق أو التعارض بين هذه النظريات؟

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصـــفي لفحص المفاهيم القانونية والنظريات المرتبطة بالشـــخصـــية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصـــطناعي، ولاســـتعراض تطورات التشـــريعات الأوروبية والمقترحات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سنقسم هذا البحث وفق التالي:

- المقدمة.
- المبحث الأول منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بمقتضى القانون الأوربي للروبوتات لسنة ٢٠١٧.
- المطلب الأول نشوء مشروع قرار القانون الأوروبي للروبوتات.
- المطلب الثاني الشخصية القانونية الإلكترونية.
- المبحث الثاني توجه الاتحاد الأوربي نحو منع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٠.
- المطلب الأول دراسة رؤية الاتحاد الأوروبي في منع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.
- المطلب الثاني دراسة التوسع في مفهوم المنتجات.
- الخاتمة وتتضمن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول
منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بمقتضى القانون الأوربي للروبوتات لسنة ٢٠١٧

في ظل التطور الســريع للذكاء الاصــطناعي والروبوتات الذكية، أدرك الاتحاد الأوروبي أهمية تنظيم الوضــع القانوني لهذه التكنولوجيا المتقدمة، فصدر عدة توصيات وقرارات تنظم شخصية الروبوتات لعام ٢٠١٧ ليضع الأسس لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية إلكترونية، إذ يهدف هذا التشريع إلى الاعتراف بالاستقلالية المتزايدة للروبوتات، وتحديد المسؤوليات القانونية في حالة حدوث أضرار، مما يسهم في حماية الأفراد وتطوير إطار قانوني يتماشى مع المستجدات التقنية. وعليه سنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنخصص المطلب الأول لدراسة نشوء مشروع قرار القانون الأوروبي للروبوتات، بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة الشخصية القانونية الإلكترونية.

المطلب الأول
نشوء مشروع قرار القانون الأوروبي للروبوتات

في يناير من عام ٢٠١٥، قررت اللجنة القانونية في الاتحاد الأوربي[1] إنشـــاء مجموعة عمل معنية بالمســـائل القانونية المتعلقة بتطوير الروبوتات والذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على جوانب القانون المدني، إذ عقدت المجموعة ١٠ اجتماعات بين مايو ٢٠١٥ وسبتمبر ٢٠١٦، واستمعت إلى نصائح من عدد من أصحاب المصلحة والعلماء والمحامين، وفي يونيو ٢٠١٦، نشرت وحدة الاستشراف العلمي التابعة لخدمة الأبحاث البرلمانية الأوروبية دراســة خبراء حول الجوانب الأخلاقية للأنظمة الســيبرانية الفيزيائية (CPS)، إذ الأنظمة الســيبرانية الفيزيائية هي أنظمة روبوتية ذكية، مرتبطة بإنترنت الأشــياء، أو أنظمة تقنية لأجهزة الكمبيوتر المتصــلة بالشــبكة، والروبوتات والذكاء الاصــطناعي التي تتفاعل مع العالم المادي. وتشــمل الأمثلة الســيارات الآلية والطائرات بدون طيار، فضــلاً عن الروبوتات المســتخدمة في الرعاية الصــحية، كمســاعدات للأشــخاص ذوي الإعاقة وفي الزراعة، ولفتت الدراســة الانتباه إلى المخاطر المحتملة الناجمة عن تطوير الروبوتات، بما في ذلك جوانب مثل التوظيف وحماية الخصوصية والسلامة والمسؤولية المدنية[2].

اعتمدت المفوضـية الأوروبية نهجًا متوازنًا في مسـودة تقريرها الذي يتضـمن توصـيات موجَّهة إلى لجنة قواعد القانون المدني حول الروبوتات، وقد اقترحت لجنة الشــؤون القانونية في البرلمان الأوروبي اســتحداث وضــع قانوني خاص بالروبوتات، يُمكن من خلاله تصنيف الروبوتات المستقلة ذاتية الحركة والأكثر تقدمًا، على الأقل، كـــ"أشخاص إلكترونيين" يتمتعون بحقوق وواجبات محددة، بما في ذلك الحق في الحصول على تعويضات عن الأضــرار التي قد يتســببون بها للآخرين، وســعى البرلمان الأوروبي إلى وضــع إطار قانوني ينظم الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية من خلال تحديد أوضاعها القانونية. وتضمنت المناقشات مقترحات وتوصيات حول كيفية تصنيفها، سواء كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، أو إدراجها ضمن فئة الأشياء، أو معاملتها على غرار الحيوانات في القانون، كما تم طرح فكرة استحداث فئة قانونية جديدة موازية للشخصيتين القانونيتين التقليديتين (الطبيعية والاعتبارية)، تُسمى "الشخصية الإلكترونية"[3].

إذ يدعو هذا المقترح إلى منح الروبوتات الذكية شـخصـية قانونية مسـتقبلية بقدر محدود أو بصـورة مشـروطة، تختلف عن الشـخصـية القانونية التي يتمتع بها البشـر، ويرجع ذلك إلى افتقار الروبوتات الذكية لبعض الصـفات الأساسية التي تميز الشخصية الإنسانية، مثل الإدراك، الوعي، الإرادة، المشاعر، الرغبات، والإحساس[4].

وفي يناير من عام ٢٠١٧، اعتمدت اللجنة القانونية في الاتحاد الأوربي تقرير يتضمن عدة توصيات موجهة إلى المفوضـية الأوروبية بشـأن "قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوتات"، وقد شـاركت في هذا التقرير عدة لجان

---

(1) لجنة JURI، أو اللجنة القانونية هي إحدى اللجان الدائمة في البرلمان الأوروبي، تضطلع اللجنة بمسؤوليات واسعة تتعلق بالشؤون القانونية والتشريعات على مستوى الاتحاد الأوروبي، لها تأثير كبير في تشكيل السياسات القانونية للاتحاد الأوروبي، وتعمل على ضمان انسجام التشريعات مع المبادئ القانونية الأساسية وحقوق الإنسان، وهي تعد أحد الأعمدة الأساسية في عملية صنع القرار القانوني داخل البرلمان الأوروبي.

(2) RAFAŁ MAŃKO, "CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS", EUROPEAN PARLIAMENTARY RESEARCH SERVICE, MEMBERS' RESEARCH SERVICE, EUROPEAN UNION, 2017, P 1. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2017/599250/EPRS_ATA(2017)599250_EN.pdf

(3) د. رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، العدد ١٥٠، يناير ٢٠٢٤، ص ٩٢٠.

(4)POMPEU CASANOVAS AND GIOVANNI SARTOR: THE LAWS OF ROBOTS. CRIMES, CONTRACTS, AND TORTS, LAW, GOVERNANCE AND TECHNOLOGY SERIES, VOL 10, 2013, SPRINGER SCIENCE & BUSINESS MEDIA DORDRECHT, P. 157-159.

داخل الاتحاد الأوروبي بتقديم آرائها حول هذا الموضـــوع[1]، إذ يقترح التقرير أن تبادر المفوضـــية الأوروبية بتقديم تشـــريع موحد للاتحاد الأوروبي يضـــع تعريفًا واضـــحًا لمفهوم "الروبوت الذكي". ويحدد هذا التعريف الروبوت الذكي كجهاز يتمتع بقدر من الاستقلالية بفضل استخدامه لأجهزة الاستشعار وقدرته على التفاعل مع البيئة المحيطة. كما يُشـــترط أن يكون مدعومًا بمكون مادي أســـاســـي على الأقل، وأن يمتلك القدرة على تعديل ســـلوكه وأفعاله وفقًا لما يحيط به. في الوقت نفســـه، يُبرز التقرير أن الروبوت الذكي لا يمكن اعتباره "كائنًا حيويًا" بأي معنى بيولوجي. ويشدد التقرير على أهمية إنشاء نظام لتسجيل الروبوتات المتطورة، على أن تتولى إدارته وكالة الاتحاد الأوروبي للروبوتات والذكاء الاصـطناعي، سـتكون هذه الوكالة مسـؤولة عن تقديم الدعم الفني والمعرفة الأخلاقية والتنظيمية في مجال الروبوتات، بما يضمن مساعدة الجهات العامة في التعامل مع هذا القطاع المتقدم. أما فيما يتعلق بالمســـؤولية القانونية عن الأضـــرار التي قد تنجم عن الروبوتات، فإن التقرير يطرح خيارين رئيسيين: الأول هو المسؤولية المطلقة التي تُعفى من ضرورة إثبات وقوع خطأ؛ والثاني هو نهج إدارة المخاطر الذي يُحمّل المسـؤولية للطرف القادر على تقليل احتمالية وقوع الخطر، ويقترح التقرير أن تكون المســؤولية محددة وفقًا لمدى التعليمات المقدمة للروبوت ودرجة اســتقلاليته، ولتغطية هذه المســؤوليات بشــكل شـــامل، يوصـــي التقرير بتعزيز النظام القانوني بقواعد إضـــافية تشـــمل نظام تأمين إلزامي على مســـتخدمي الروبوتات. كما يوصي بإنشاء صندوق تعويضات يُستخدم لسداد أي أضرار لا تغطيها وثائق التأمين التقليدية[2].

تالياً تمت الموافقة على المشـــروع من قبل البرلمان الأوروبي في ١٦ فبراير ٢٠١٧، حيث أشـــار القرار إلى أهمية إنشاء نظام أوروبي خاص لتسجيل الروبوتات المتقدمة ضمن سجل يعتمد على معايير محددة للتصنيف. وأكد البرلمان على ضرورة أن يتم تسجيل الروبوتات الذكية في هذا السجل بناءً على تلك المعايير التي ستحددها وكالة الاتحاد الأوروبي للروبوتات والذكاء الاصطناعي، لضمان تصنيف الروبوتات بطريقة منظمة تتماشى مع تطورات هذا المجال[3]. ثم أصـدر البرلمان الأوروبي لاحقًا مجموعة من التوصـيات التي تناولت قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوتات، إذ تضـمنت هذه التوصـيات اقتراحًا بالاعتراف بـــ"شـخصـية قانونية إلكترونية" للروبوتات الذكية وأنظمة الذكاء الاصـطناعي، إلى جانب إنشـاء سـجل خاص لتوثيق جميع المعلومات المرتبطة بهذه الروبوتات، كما شـملت التوصـيات إقرار نظام مسـؤولية مدنية مخصـص لتعويض الأضـرار التي قد تنجم عن أعمال الروبوتات، بالإضـــافة إلى اعتماد نظام تأمين إلزامي يغطي المخاطر المحتملة الناشـــئة عن استخدامها[4].

يُوضـح قرار البرلمان الأوروبي أن الهدف من إنشـاء الشـخصـية القانونية للروبوتات هو تحميل الروبوت ذاته المسؤولية عن تعويض الأضـرار التي قد يتسبب بها للغير، وبدلاً من إلقاء عبء المسؤولية على عاتق مصمم الروبوت، أو مُصنِّعه، أو مالكه، أو مستخدمه، تصبح المسؤولية القانونية منوطة بالروبوت نفسه، وينطبق هذا القرار بشكل خاص على الروبوتات المستقلة الأكثر تطورًا، تلك التي تتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة

---

(1) اللجان هي: TRAN: لجنة النقل والسياحة (COMMITTEE ON TRANSPORT AND TOURISM)، LIBE: لجنة الحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية (COMMITTEE ON CIVIL LIBERTIES, JUSTICE AND HOME AFFAIRS)، IMCO: لجنة السوق الداخلية وحماية المستهلك (COMMITTEE ON THE INTERNAL MARKET AND CONSUMER PROTECTION)، ENVI: لجنة البيئة والصحة العامة وسلامة الغذاء (COMMITTEE ON THE ENVIRONMENT, PUBLIC HEALTH AND FOOD SAFETY)، ITRE: لجنة الصناعة والبحوث والطاقة (COMMITTEE ON INDUSTRY, RESEARCH AND ENERGY)، EMPL: لجنة التوظيف والشؤون الاجتماعية (COMMITTEE ON EMPLOYMENT AND SOCIAL AFFAIRS).

(2) RAFAŁ MAŃKO, "CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS", EUROPEAN PARLIAMENTARY RESEARCH SERVICE, OP. CIT, P 1.

(3) د. رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ٩٢١.

(4) EUROPEAN PARLIAMENT RESOLUTION OF 16 FEBRUARY 2017 WITH RECOMMENDATIONS TO THE COMMISSION ON CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS (2015/2103 (INL))
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA- 8-2017-0051 EN.html

أو التصرف بشكل ذاتي في تعاملها مع الآخرين، وإن الميزة الأساسية لهذا المقترح تكمن في ضمان تعويض ضحايا الأضرار الناتجة عن الروبوتات بسرعة وفعالية، كما يُعفي الضحايا من عبء إثبات العيوب أو الأخطاء في الروبوت الذكي أو سلوك مستخدمه، مما يجنبهم خوض إجراءات قضائية طويلة ومكلفة لإثبات الخلل أو الشذوذ في الروبوت[1].

وإذ دعت الفقرة (٥٧) من القانون المدني الأوروبي للروبوتات لعام ٢٠١٧ إلى تنظيم الوضع القانوني للروبوتات بحيث تتحمل المسؤولية القانونية عن الأضرار التي قد تتسبب فيها للآخرين، وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان الأوروبي لم يستخدم مصطلح "الشخصية القانونية"، بل اعتمد مصطلح "الشخصية الإلكترونية"، والذي يشير إلى شخص لديه نشاط إلكتروني على الإنترنت، وبالتالي يمتلك شخصية افتراضية غير مرئية تختلف عن شخصيته الحقيقية، وتنقسم الشخصية الافتراضية إلى نوعين: الأول هو الشخصية الافتراضية المرئية (مثل الروبوتات)، والثاني هو الشخصية الافتراضية غير المرئية (مثل الإنسان الذي يتفاعل عبر الإنترنت)، مثل تلك التي ترد على الرسائل الآلية أو تُجري محادثات للرد على استفسارات المتصفحين. بناءً على ذلك، يدعو اتجاه البرلمان الأوربي إلى منح الروبوتات نوعًا خاصًا من الشخصية القانونية، وهي "الشخصية الإلكترونية" أو الافتراضية، بدلاً من منحهم شخصية قانونية مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات، وهو ما يختلف عن الاتجاهات التي يتبناها العديد من الفقهاء الغربيين، ويهدف نهج الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد توازن في تنظيم مسؤولية الروبوتات الذكية، مع تقليل الأعباء القانونية المحتملة التي قد تقع على عاتق المصنعين والمطورين، إذ من جهة يسعى هذا النهج إلى تشجيع الابتكار والتطوير دون الخوف من المسؤولية القانونية الناجمة عن استخدام هذه الابتكارات، ومن جهة أخرى يظل الروبوت مرتبطًا بمصنعيه في عمله مما يحول دون أن يكون مستقلًا تمامًا في قراراته وتصرفاته[2].

إن النظرة المستقبلية التي بشر بها البرلمان الأوروبي وروج لها، والتي تدعو إلى الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية، قد لاقت قبولًا لدى بعض الدول الغربية التي بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات ملموسة استنادًا إلى تغيير جذري في نظرتها للروبوتات، وهذا التغيير الذي يعكس تحولًا نحو فهم أكثر تطورًا ووعيًا من ذي قبل، لم يصل بعد إلى مرحلة الاعتراف الكامل بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية، ولكنه يسير بثبات نحو تحقيق الهدف المنشود[3].

وإن منح الشخصية القانونية للروبوت يتطلب إعادة صياغة بعض القواعد القانونية التي تنظم العلاقات والروابط بين الروبوت، بوصفه أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبين الأشخاص الطبيعيين المرتبطين به مثل المبرمجين، والمصنعين، والمستخدمين، إذ لا شك أن هذه الروابط تتطلب إطارًا تشريعيًا يتناسب مع طبيعة هذه الأطراف، لضمان تنظيم فعال وعادل للعلاقات بين الكائنات الرقمية والبشر في سياقات قانونية متنوعة[4].

وسعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع قيود أو ضمانات تضمن بقاء الروبوت خاضعًا للإنسان المرتبط به حتى بعد منحه الشخصية القانونية في المستقبل، لتحقيق ذلك اقترحت لجنة القانون في الاتحاد الأوروبي إصدار تقنين يحدد المعايير الأخلاقية لمهندسي الروبوتات، حيث يتضمن هذا التقنين فرض أربعة مبادئ أساسية في مجال

---

(1) د. باسم محمد فاضل الدبولي، النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٨١.

(2) SHUQ HUSSEN AND MAHMOUD FAYYAD, "TOWARDS GRANTING OF LEGAL PERSONALITY TO AUTONOMOUS ROBOTS IN THE UAE." INTERNATIONAL JOURNAL OF INNOVATION, VOL. 17, NO. 2, 2023, P. 8.

(3) تهاني حامد أبو طالب: الروبوت من منظور القانون المدني المصري (الشخصية والمسؤولية)، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية الصادرة عن كلية الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر، دمنهور، العدد ٣٧، أبريل ٢٠٢٢، ص ١٦٢.

(4) د. محمد جبريل ابراهيم: الإطار القانوني لمنح الشخصية القانونية للروبوت كأحد تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، ٢٠٢٣، ص ٥٧١.

هندسة الروبوتات، تهدف هذه المبادئ إلى تنظيم عملية تطوير الروبوتات بشكل يضمن تحقيق توازن بين حقوق الروبوتات وأمن الإنسان الذي يتعامل معها[1]، وهي:

- الإحسان فتجب برمجة الروبوت على أن تتصرف الآلة بطريقة تحقق أفضل مصالح ممكنة للبشر.
- عدم الإيذاء: فيجب عدم إيذاء البشر عبر الروبوتات.
- الاستقلال عن الروبوت الاختيار: فالتفاعل مع الروبوت يجب أن يكون إرادياً حراً، فلا يجوز أن يكون الشخص أو المجتمع مكرهاً على التعامل مع الروبوتات
- العدالة فيجب توزيع المصالح والالتزامات بين الروبوت وبقية الأطراف بشكل عادل، وبشفافية تامة.

تعتبر هذه المبادئ الأخلاقية أو قيود التصنيع بمثابة ضمان ضعيف للسيطرة البشرية على الروبوتات، إذ تؤكد على ضرورة بقاء العدالة في مسؤولية النائب البشري سواء من الناحية المدنية أو الجزائية عن أفعال الروبوت[2].

من المحتمل والمتوقع في المستقبل البعيد أن تتساوى أنظمة الذكاء الاصطناعي مع البشر من حيث التفكير واتخاذ القرارات، وهذا يثير الحاجة الملحة للتفكير الجاد في منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ولعدة تطبيقات له، وعلى رأسها الروبوتات الذكية، إذ سيكون ذلك خطوة طبيعية بمجرد أن تتحقق فكرة المساواة في الذكاء وبين قدرة الإنسان والآلة على إجراء التصرفات بشكل متساوٍ[3].

يتضح من كل ما تقدم طرحه أن البرلمان الأوروبي لم يعترف في الوقت الحالي بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية، وإن كان قد أوصى بالاعتراف لها بالشخصية القانونية في المستقبل عندما تصل إلى درجة معينة من التطور والتقدم والاستقلال التام عن الإنسان، إذ تظل هذه التوصيات مجرد توصيات استرشادية توجيهية غير ملزمة، وللدول الحرية الكاملة والمطلقة في أن تأخذ بها أو أن تدع.

ومن الدليل على ما سبق، رفضت دائرة المنازعات الاجتماعية بمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر عام ٢٠١٨، التحول نحو الاعتراف بالذكاء الاصطناعي ككيان قانوني مستقل، حيث قضت بأن البرنامج الإلكتروني الذي يتولى مهمة الرد على رسائل البريد الإلكتروني لا يعدو أن يكون مجرد برنامج حاسوبي أو معلوماتي. وأكدت المحكمة أنه لا يمكن منح هذا البرنامج الصفة النيابية عن مشغله، بل هو مجرد وسيلة أو أداة تساهم في تدفق البيانات والتعامل معها عبر الفضاء الرقمي لتلبية احتياجات محددة[4].

وعليه، يمكن القول أن البرلمان الأوربي كان متجه نحو تطوير الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي متجسدة في مركز قانوني وهي "الشخصية الإلكترونية"، إذ ركز الاتحاد الأوروبي على منح الروبوتات الشخصية الإلكترونية عند بلوغها مستوى معين من الاستقلالية، ويشمل ذلك اقتراحات لتصنيف الروبوتات

---

(1) MAŃKO, RAFAŁ, "CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS", EUROPEAN PARLIAMENTARY RESEARCH SERVICE, OP. CIT, P 1.

(2) VINCENT C. MULLER, "LEGAL VS. ETHICAL OBLIGATIONS A COMMENT ON THE EPSRC'S PRINCIPLES FOR ROBOTICS", CONNECTION SCIENCE, VOL. 29, NO. 2, 2017 , PP. 137-141. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09540091.2016.1276516

(3) خالد ممدوح إبراهيم: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، ص ٢١.

(4) CASSATION DE FRANCE, CHAMBRE SOCIALE, 12 AVRIL 2018. N 16-27866 .
مشار إليه لدى: أحمد لطفي السيد، انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسئولية الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد (١٢)، العدد (٨٠)، يونيو ٢٠٢٢، ص ٣٢٩.

العدد (الرابع) المجلد (الثاني)
شهر كانون الاول عام 2025
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

المستقلة كـــ"أشخاص إلكترونيين"، مع مسؤولية قانونية محددة عن الأضرار التي قد تسببها، وكما تم التركيز على التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق الإنسان، مع اقتراح وضع معايير أخلاقية وقيود قانونية لضمان السيطرة البشرية على هذه التقنيات.

المطلب الثاني
الشخصية القانونية الإلكترونية

تمثل الشخصية الإلكترونية تطوراً قانونياً ناشئاً، فرضته طبيعة الروبوتات الذكية المستقلة، التي تتمتع بقدرات ذاتية وتفاعل مستقل مع البيئة المحيطة، وبفضل هذه الاستقلالية، تنمو الحاجة لمنح هذه الروبوتات شخصية قانونية تُعرف بـــ"الشخصية الإلكترونية"، تُحمَّل فيها الروبوتات مسؤولية أفعالها وأي أضرار قد تسببها للآخرين، إذ اقترح البرلمان الأوروبي بالفعل إدخال هذه الفئة القانونية الجديدة، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تحديد نطاق الشخصية للروبوتات بما يتماشى مع طبيعة عملها وبيئة تشغيلها، لضمان تناسب دورها في المجتمع.

تُعتبر طبيعة الروبوتات الذكية المستقلة هي العامل الرئيسي في تحديد شكل وحدود الشخصية القانونية الإلكترونية، إذ يصعب تصور أن تُمنح هذه الروبوتات شخصية اعتبارية بنفس المفهوم الذي يُمنح للشركات والجمعيات، وذلك بسبب تمتع الروبوتات الذكية المتقدمة بالاستقلالية والقدرة الذاتية على التفاعل مع الآخرين، بالإضافة إلى امتلاكها خبرات مكتسبة نتيجة قدرتها على التعلم الذاتي، ومن هنا يبرز ضرورة الاعتراف بهذا الكيان القانوني الجديد ومنحه شخصية قانونية خاصة، من خلال إنشاء فئة قانونية جديدة تُسمى "الشخصية الإلكترونية"، بحيث تكون مسؤولة عن تعويض الأضرار التي قد تتسبب فيها للآخرين[1].

وعلى ذلك، يمكن اعتبار الروبوت الذي يتخذ قرارات مستقلة بطريقة ذكية أو يتفاعل بشكل مستقل مع الآخرين "شخصًا إلكترونيًا"، وقد اقترحت لجنة الشؤون القانونية في البرلمان الأوروبي منح الذكاء الاصطناعي الشخصية الإلكترونية، ومن المهم الإشارة إلى أن الاعتراف بهذه الشخصية القانونية الجديدة لا يتطلب توافر قدر من الوعي في الروبوتات الذكية، حيث أن هذه الشخصية تعتبر وظيفية، هدفها تلبية احتياجات عملية وتشغيلية، وأهم ما فيها هو جعل الروبوتات الذكية مسؤولة عن أفعالها[2].

إن الدعوة إلى تبني هذا الاختيار البديل عن القانون التقليدي يبين أن اللجنة قد تبنت موقفًا توافقيًا حذراً وبطيئاً يسعى للتوفيق بين الاختلافات في الآراء بشأن الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي ولحل الإشكاليات التي أثيرت تجاهه[3]. ولكن يمكن الاعتقاد أن هذا الحذر القانوني في التعامل مع التكنولوجيا التي يصعب فهمها وإدراكها قد يبطئ من الاعتراف الحتمي بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

وإن إسناد الشخصية القانونية المحدودة للروبوتات الذكية يترتب عليه تمكينها من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، ولكن ضمن حدود معينة تتناسب مع طبيعة عمل الروبوت وبيئته التشغيلية، ويمكن إطلاق اسم

---

(1) د. طلال حسين علي الرعود: المسئولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢، ص ١١٤.
(2) الرعود، طلال حسين علي. المسئولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي. مصدر سابق، ص ١١٥.
(3) د. رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ٩٢١.

"الشخصية الإلكترونية" أو "الشخصية الرقمية" على هذا النوع من الشخصية القانونية التي يُقترح إقرارها للروبوتات الذكية، وهذه الشخصية يعترف بها قانونا للروبوتات المستقلة تماما.[1].

في الواقع، يبدو أن البرلمان الأوروبي من خلال هذه الخطوة الاستباقية قد سعى إلى اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمواجهة التحديات والمشكلات القانونية التي قد تنشأ في المستقبل نتيجة للآلات الذكية، فهذه التحديات قد تتجاوز قدرة القواعد القانونية الحالية على التصدي لها ومعالجتها، مما يستدعي اتخاذ إجراءات استباقية يمكن الرجوع إليها عند ظهور مشكلات أو مخاطر محتملة[2].

وقد صدرت النصوص المرتكزة على قواعد القانون المدني الأوروبي بشأن الروبوتات الذكية في إطار إنشاء فئة جديدة تحت مسمى "الشخصية الإلكترونية"، استنادًا إلى استقلالية الروبوتات الذكية وطبيعتها العملية التي تعتبر السمة البارزة لمنحها الشخصية القانونية، ويشمل الاعتراف بهذه الشخصية القانونية منح الروبوتات الذكية ميزات مثل الموطن والجنسية والأهلية والذمة المالية، وغيرها من الخصائص والآثار المترتبة على اكتساب الشخصية القانونية، كما أصدر البرلمان الأوروبي مجموعة من الضوابط المحددة للشخصية القانونية الإلكترونية، حيث أوجب أن يكون لكل روبوت ذكي شخصية إلكترونية تتضمن رقمًا تسلسليًا يحتوي على الاسم واللقب والرقم التعريفي، بالإضافة إلى "العلبة السرية السوداء" أو "الصندوق الأسود"، الذي يتضمن كافة المعلومات أو البيانات المتعلقة بالروبوت الذكي[3].

يدعم ما سبق، تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي المؤرخ في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٧ فكرة إنشاء وضع قانوني فريد ومخصص للأشخاص الإلكترونيين، ويُعتبر هذا الخيار بديلاً عن الشخصية القانونية بالمعنى التقليدي والدقيق للمصطلح، لأنه يضع المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي على "القائم على عملية التعليم" بدلاً من تحميلها على الجهاز أو الآلة، وذلك لأن الروبوت لا يمكنه تحمل المسؤولية عن الضرر الذي قد يحدث، وتُبرز هذه الملاحظة من قبل مجلس الشيوخ التحدي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتكنولوجيا التي لا نزال بالكاد نفهمها، وهو ما يفسر ضرورة اعتماد الوضع القانوني الفريد للشخصية الإلكترونية للذكاء الاصطناعي[4].

وقد تساءل البرلمان الأوروبي عما إذا كان تطوير روبوتات مستقلة ذاتية الحركة بشكل متزايد وقادرة على التعلم الذاتي لا يتطلب إعادة التفكير في المسئولية المدنية في الروبوتات. ووفقاً للنص الذي تم التصويت عليه، لا يُمكن أن يكون الإطار القانوني المعمول به حالياً كافياً لتغطية الضرر الناجم عن الجيل الجديد من الروبوتات، لأنه سيُصبح من المستحيل إسناد المسئولية إلى إنسان، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن قدرات الجيل الجديد من الروبوتات المتطورة سيترتب عليها قدراً معيناً من عدم القدرة على التنبؤ في سلوكهم، نظراً لأن هذه الروبوتات ستتعلم - بشكل مستقل - من تجاربهم الخاصة، وهذا التعلم سيتفاوت من روبوت إلى آخر، وقد تتفاعل مع بيئتها بطريقة فريدة وغير متوقعة نتيجة ما تتمتع به من تقنية الذكاء الاصطناعي القوي، وعلى ذلك شجع البرلمان

---

[1] JOANNA BRYSON, MIHAILIS DIAMANTIS, THOMAS D. GRANT: OF, FOR, AND BY THE PEOPLE: THE LEGAL LACUNA OF SYNTHETIC PERSONS. UNIVERSITY OF CAMBRIDGE FACULTY OF LAW RESEARCH PAPER NO. 5, 2018, P. 4.

[2] د. جهاد محمود عبد المبدي، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، العدد ٤٥، أبريل ٢٠٢٤، ص ٨٦٨.

[3] د. رضا محمود العبد، المسئولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ١٢١.

[4] د. رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ٩٢٢.

المفوضية الأوروبية على تقييم الحلول التي يقترحها لضمان تعويض الضحايا، أي إدخال نظام تأمين إلزامي أو إنشاء صندوق للتعويضات[1].

يُؤكد القرار الصادر من البرلمان الأوروبي في ١٦ فبراير ٢٠١٧ أنه كلما كان الروبوت أكثر استقلالية وذاتية الحركة، كلما أصبح أقل اعتبارًا كأداة بسيطة يتم التحكم فيها بواسطة جهات فاعلة أخرى مثل الشركات المصنعة أو المشغلين أو المالكين أو المستخدمين، وبالتالي، فإن استقلالية الروبوتات تثير تساؤلات حول طبيعتها القانونية، مما يستدعي إما تطبيق الفئات القانونية الحالية أو الحاجة إلى إنشاء فئة جديدة تتمتع بخصائص وآثار قانونية خاصة بها. وقد قدم المشرع الأوروبي تعريفًا لاستقلالية الروبوت في الفقرة (AA) من القرار ذاته، حيث نص على أنها "القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها في العالم الخارجي بشكل مستقل عن السيطرة أو التأثير الخارجي"، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستقلالية هي طبيعة تكنولوجية بحتة، وتعتمد على درجة تطور قدرة الروبوت على التفاعل مع بيئته[2].

ومما تقدم كله، يمكن القول إن القرار يعكس تأثير درجة الاستقلالية وذاتية الحركة على طبيعة الروبوتات، مما يجعلها تتجاوز كونها مجرد أدوات بسيطة، ومن خلال اقتراح منح الروبوتات الشخصية القانونية، يفتح هذا القرار المجال لإعادة النظر في الركائز الأساسية للنظام القانوني، لاسيما فيما يتعلق بالتمييز بين الأشخاص والأشياء.

وإذ يهدف المشرع الأوروبي إلى وضع إطار مبتكر للمسئولية المدنية للروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات، إذ أكد قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ٢٠١٧ بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات على أن استقلالية هذه التقنيات تجعلها تتجاوز كونها مجرد آلات أو أشياء تحت سيطرة البشر، ولا يمكن تحميل الروبوتات المسئولية عن الأضرار التي تترتب على تصرفاتها، وبالتالي يتم تحميل المسؤولية للأطراف الإنسانية المعنية مثل المصنعين أو المشغلين أو المالكين أو المستخدمين، وهذا يدل على أن المشرع الأوروبي قد استثنى الروبوتات من تصنيف الأشياء والجمادات، حيث وصف الأشخاص المسؤولين عنها بـــ"النائب الإنساني" بدلاً من استخدام مصطلح "الحارس" الذي يستخدم في مسئولية الآلات الميكانيكية أو الأشياء التي تتطلب عناية خاصة، أو في مسئولية الحيوانات[3]، إذ فرض البرلمان الأوروبي عبء المسؤولية عن الأضرار التي يسببها الروبوت الذكي على "النائب الإنساني"، وذلك نظرًا لاستحالة تحميل الروبوت أو الذكاء الاصطناعي المسؤولية وفقًا للقواعد القانونية السارية حاليًا[4].

وعليه فإن البرلمان الأوروبي في قراره الصادر في عام ٢٠١٧ بشأن قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوتات ابتكر نظرية جديدة تعرف بنظرية "النائب الإنساني المسؤول" (Human Agent)، إذ تستهدف هذه النظرية إلى نقل عبء المسؤولية من الروبوتات الذكية إلى الإنسان الذي يتولى دور النائب عنها، وبالتالي تنتقل المسؤولية عن تعويض الأضرار الناتجة عن أفعال الروبوتات إلى النائب الإنساني، مثل: الصانع، المشغل، المالك، أو المستخدم، ولا يُقصد في هذا السياق بالنيابة النيابة عن الروبوت في إجراء التصرفات، بل المقصود

---

(1) د. رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ٩٢٣.
(2) د. محسن محمد محسن الخبائي، المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، اطروحة دكتوراه، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢، ص ١٥٩.
(3) د. محسن محمد محسن الخبائي، المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ١٦١.
(4) د. همام القوصي، إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت، تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل، دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٢٥، مايو ٢٠١٨، ص ٨٤.

هو أن يكون هناك شخص يتحمل المسؤولية عن تعويض المتضررين من الأضرار التي تسببها الروبوتات، وذلك لأن الروبوتات في الوقت الراهن لا يمكن مساءلتها قانونياً عن الأضرار التي قد تلحق بالآخرين[1].

ولم تسلم نظرية النائب الإنساني من النقد من قبل بعض المعارضين الذين يرون أن التحول من فكرة حراسة الأشياء إلى فكرة النائب الإنساني المسؤول عن الآلات الذكية، يعد تحولاً شكلياً وغير جوهري، ذلك أن هذا التحول لا يُحدث تغييراً حقيقياً في توزيع المسؤولية المدنية، بل يظل الإنسان سواء كان مصمماً أو مبرمجاً أو مالكاً أو مشغلاً أو مستخدماً هو المسؤول في النهاية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات الذكية بوصفه "نائباً" عنها[2]. وقد ينتج ضرر عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يلحق بالآخرين والذي قد يكون سببه خطأ مصنع الذكاء الاصطناعي ومبرمجه أو خطأ مالكه أو مستخدمه أو خطأ الغير أو خطأ الذكاء الاصطناعي نفسه[3].

وحدد المشرع الأوروبي صور النائب الإنساني المسؤول عن أخطاء الذكاء الاصطناعي كالتالي:

١- صاحب المصنع: وهو الذي يُعتبر المسؤول عن الروبوت إذا ظهرت عيوب أو أخطاء في التصنيع أو البرمجة، أو إذا تم الإهمال في صيانته بشكل يؤدي إلى انحرافه عن الاستخدام الطبيعي، فعندما تحدث أضرار بسبب عدم الامتثال لضوابط التصنيع، مثل عيوب في الأنظمة أو عدم الصيانة المناسبة، يتحمل القائم بالتصنيع المسؤولية عن الأضرار الناجمة، مثال على ذلك هو حالة الروبوت المستخدم في الحفريات، حيث قد يتسبب إهمال الشركة المصنعة في صيانته في وقوع إصابات للمارة، وفي حال كان الخطأ غير مرتبط بالبرمجة، كما في حالة الروبوت الذي تم برمجته بشكل سليم لأداء عملية جراحية، فإن المسؤولية في هذه الحالة لا تقع على المبرمج، وإنما على القائم بالتصنيع، فإذا تعرض الروبوت لتعطيل أو تخريب أدى إلى خطأ في أداء المهمة، فإن القائم بالتصنيع يُحاسب عن الأضرار الناجمة عن هذا الخلل، وهو ما يعكس مسؤولية "حارس التكوين" في هذا الإطار[4].

٢- المشغل: وهو المتخصص الذي يعتمد في عمله على توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي، كالمسؤول عن إدارة بنك رقمي يستخدم تطبيقاً ذكياً قائماً على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ بعض المهام المصرفية (كما في شركات التكنولوجيا المالية). وقد ينتج عن هذا النظام خطأ في معالجة حساب أحد الزبائن، أو يقوم الروبوت بالكشف عن معلومات تخص عميلًا آخر دون قصد[5].

٣- المالك: وهو الشخص الذي يشغل الروبوت بشكل مباشر لخدمة عملائه، مثل مالك المستشفى الخاص الذي يمتلك روبوتات طبية لإجراء العمليات الجراحية، إذ يتحمل المسؤولية عندما يرتكب الروبوت خطأ يهدد سلامة المريض، وفي هذه الحالة يكون المالك مسؤولًا عن الأضرار التي يسببها الروبوت الذكي للآخرين، وتجدر الإشارة إلى أن قانون الروبوت الأوروبي لا يصنف المالك في مرتبة الوكلاء الإنسانيين، بل يضعه بعد الصانع والمشغل. وهذا يختلف عن نظرية "حارس الشيء" التي تجعل المالك مسؤولًا عن الأضرار الناجمة عن الأشياء

---

(1) هشام عماد العبيدان: المسؤولية المدنية التقصيرية عن أخطاء الروبوت دراسة مقارنة بين نظرية حارس الأشياء في القانون الكويتي ونظرية النائب الإنساني في القانون الأوروبي، بحث منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٤٥)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٩٣.

(2) نقلاً عن: د. جهاد محمود عبد المبدي، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مصدر سابق، ص ٨٦٩.

(3) د. اعتدال عبد الباقي يوسف، صناعة العدالة الرقمية من وجهة نظر قانونية - دراسة تحليلية، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، السنة ١٧، العدد ٤٤، ملحق ٢، ٢٠٢٢، ص ٢٩٧.

(4) د. نوال مجدوب، إشكالات المسئولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٨٤.

(5) نيلة علي خميس محمد، المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي، رسالة ماجستير جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، ص ٣٨.

المملوكة له. كما أن مسؤولية المالك في هذا السياق تقتصر على قيمة الروبوت نفسه، دون أن تمتد إلى كامل ذمته المالية، وذلك بهدف تقليص مخاطر تشغيل الروبوت[1].

٤- المستعمل: هو الشخص الذي يستخدم الروبوت، ولكنه ليس المالك أو المشغل، ويكون مسؤولًا عن سلوك الروبوت الذي قد يسبب ضررًا للآخرين أثناء استخدامه. وبمجرد إثبات أن الضرر ناتج عن سوء الاستخدام، يتم إعفاء المصنع من المسؤولية. وبالتالي، يكون المستخدم مسؤولًا عن أخطاء الروبوت أو الحوادث الناجمة عنه. ومن الأمثلة على ذلك، سيدة كورية اشترت مكنسة ذكية تعمل بالأتمتة، وكانت مبرمجة للتحرك بمجرد سقوط شيء على الأرض. وعندما نامت السيدة على الأرض وتركت المكنسة تعمل، شعرت الآلة بسقوط شيء على الأرض وبدأت في تنظيف شعر السيدة، مما استدعى اتصالها بخدمة الطوارئ لإنقاذها. من خلال هذا المثال، يتضح أن الخطأ في الاستخدام قد يؤدي إلى ضرر للمستخدم، وفي هذه الحالة لا يكون هناك مجال للمطالبة بالتعويض من قبل المُصنِّع. ولكن إذا أدى الخطأ في الاستخدام إلى ضرر للغير، فإن المستخدم يكون مسؤولًا عن تعويض الأضرار مدنيًا[2].

ويرى البعض الذهاب نحو منح الذكاء الاصطناعي شخصية محدودة شبيهة بالشخصية المعنوية لأن منح هذه الشخصية سيؤدي الى ضرورة ان يمنح اسم وموطن وجنسية وممثل عنه وان تكون له ذمة مالية يمكن المطالبة بالتعويض منها اذا تسبب بضرر للغير[3].

وعليه إن إضفاء الشخصية الإلكترونية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي تشمل إجراءات عدة مثل رقم تسلسلي وبيانات مخزنة في صندوق أسود، مما يُسهم في تتبع سلوكياتها وتحميلها مسؤوليات قانونية محدودة. وإن التوجه القانوني نحو إسناد الشخصية القانونية لهذه الآلات الذكية يضمن وضع إطار وقائي للوقوف أمام التحديات المستقبلية التي قد تنتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي المتقدم، وإن نظرية "النائب الإنساني" تستند إلى مبدأ تحميل الأشخاص المسؤولين عن الروبوتات، مثل المصنّعين والمشغلين والمالكين، مسؤولية الأضرار الناتجة عن أفعالها، وقد تبنى البرلمان الأوروبي هذه النظرية لضمان حماية الأفراد من أضرار الروبوتات التي لا يمكنها تحمل المسؤولية الذاتية بعد. فالمصنّع مثلاً يتحمل المسؤولية عن أي عيوب في التصنيع، بينما يتحمل المشغل المسؤولية عن أي أخطاء في التشغيل، وكذلك المالك والمستعمل عن الأضرار الناجمة عن سوء الاستخدام أو الإهمال، ويأتي هذا النظام استجابة لتحديات المستقبل؛ إذ يسعى التشريع الأوروبي للتوفيق بين التقدم التقني وضرورات القانون المدني، محاولاً إيجاد توازن بين الاعتراف بالقدرات المستقلة للروبوتات وحماية حقوق الإنسان، من خلال تحميل المسؤولية للنائب الإنساني الذي يمثل الروبوت قانونياً.

المبحث الثاني
توجه الاتحاد الأوربي نحو منع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٠

(1) هشام عماد العبيدان: المسؤولية المدنية التقصيرية عن أخطاء الروبوت دراسة مقارنة بين نظرية حارس الأشياء في القانون الكويتي ونظرية النائب الإنساني في القانون الأوروبي، مصدر سابق، ص ١٩٤ – ١٩٥.
(2) د. نوال مجدوب، إشكالات المسئولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ٨٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: مرتجى داود سلمان، نظرية النائب الإنساني كأساس لحماية المستهلك من اضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص ٢٨.
(3) د. غني ريسان جادر ود. رائد صيوان عطوان، الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص ٢٨. ويذهب أيضا في اتجاه منح الشخصية القانونية المحدودة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي: د. حسين عبدالقادر معروف ود. رفعت حمود ثجيل، المسؤولية المدنية عن أضرار استخدام الروبوت الطبي دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص ١٧.

العدد (الرابع) المجلد (الثاني)
شهر كانون الاول عام 2025
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أثارت العديد من التساؤلات القانونية حول كيفية تنظيمها والتعامل مع تأثيراتها، وبينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع إطار قانوني شامل يتجنب منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، إذ يعكس هذا التوجه حرصه على الحفاظ على مبادئ المسؤولية القانونية التقليدية، وتبعًا لذلك، اتجه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٠ إلى رفض فكرة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مُفضِّلًا تعزيز أطر المسؤولية القائمة بدلًا من خلق كيانات قانونية جديدة. وقد كان من أبرز الاستجابات القانونية لهذا التوجه هو التوسع في مفهوم المنتجات ضمن التشريعات الخاصة بالمسؤولية المدنية، بهدف سد الفراغ التشريعي وضمان عدم إفلات مصنّعي ومطوّري نظم الذكاء الاصطناعي من المساءلة، وإن هذا التوسع لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة إدراك متزايد بأن الأنظمة الذكية، رغم افتقارها للإرادة أو الوعي، قد تتسبب بأضرار بالغة للمستخدمين أو الغير، تمامًا كما تفعل المنتجات التقليدية. ومع ذلك، فإن الطبيعة الديناميكية والمعقدة لهذه الأنظمة فرضت تحديًا في إدراجها ضمن التعريف التقليدي للمنتج، مما استوجب تعديل الأطر المفاهيمية لتشمل الذكاء الاصطناعي كـ"منتج" يخضع لقواعد المسؤولية التقصيرية أو الموضوعية.

وعليه سنتناول دراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، حيث سنخصص المطلب الأول لدراسة رؤية الاتحاد الأوروبي في منع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة التوسع في مفهوم المنتجات.

المطلب الأول
رؤية الاتحاد الأوروبي في منع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

في عام ٢٠١٧، أثار مقترح البرلمان الأوروبي منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية جدلًا واسعًا بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، فقد اعترضت العديد من الدول الأوروبية على هذه الفكرة بشدة، معتبرةً أن منح الروبوتات الشخصية القانونية قد يؤدي إلى مشكلات قانونية وأخلاقية معقدة، وعلى إثر ذلك تراجع النقاش حول منح الروبوتات الشخصية القانونية، وبدلاً من ذلك ركز الاتحاد الأوروبي على صياغة تشريعات تهدف إلى وضع قواعد صارمة بشأن سلامة ومساءلة أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع إعطاء الأولوية لتحديد مسؤوليات البشر والشركات.

وفي هذا السياق، رفض المكتب البرلماني الفرنسي للاختيارات العلمية والتكنولوجية المقترح المتعلق بمنح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مشيرًا إلى أن هذا المنح سيؤدي إلى الكثير من المخاطر. وخلص إلى أن هذا المقترح لا يقوم على أساس سليم، وأنه فكرة استشرافية لم يحن وقتها بعد[1]. كما عبرت اللجنة الاقتصادية الأوروبية عن اعتراضها على هذا التوجه المستعجل، محذرة من المخاطر الأخلاقية التي قد تنشأ نتيجة اعتبار الروبوت الذكي شخصًا قانونيًا، وأصدرت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجيا (COMEST) تقريرًا بشأن الروبوتات، وأكدت فيه أنه سيكون من غير المنطقي والعبثي تصنيف الروبوتات كـ"أشخاص"، نظرًا لافتقارها للعديد من الخصائص التي تميز الإنسان، مثل الوعي والإرادة الحرة والإحساس والأخلاق والشعور بالهوية الشخصية، وأشار التقرير إلى أن الذكاء الاصطناعي يفتقد العديد من السمات التي يتمتع بها الإنسان عادة، مثل حرية التصرف والإدراك والحس الأخلاقي، مما يصعب التعامل معه كـ"شخص قانوني"[2].

---

[1] د. باسم محمد فاضل الدبولي، النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، مصدر سابق، ص ٨٢.

[2] "DANS LA MESURE OÙ ILS SONT CAPABLES D'EFFECTUER PAR EUX-MÊMES DE NOMBREUSES TÂCHES COGNITIVES DIFFICILES, ON PEUT DIRE DES ROBOTS QU'ILS POSSÈDENT UNE CERTAINE FORME DE RATIONALITÉ ,CEPENDANT, IL SERAIT ABSURDE DE LES QUALIFIER DE «PERSONNES>>

العدد (الرابع) المجلد (الثاني)
شهر كانون الاول عام 2025
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

أيضاً صدر عن المفوضية الأوروبية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥م قرار رفض فيه الاعتراف والإقرار بمنح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية[1]، وأيضًا رفض المجلس الفيدرالي السويسري منح الشخصية القانونية الأنظمة الذكاء الاصطناعي[2].

كما أوضح التقرير الصادر عن اللجنة العالمية حول مستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية في ٢٢ يناير ٢٠١٩، أهمية اتباع نهج يضمن بقاء الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته تحت إشراف الإنسان، بحيث يكون الإنسان هو من يتخذ القرارات النهائية التي تؤثر على مجالات العمل[3].

كما رفضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية، وعارضت توصيات البرلمان الأوروبي المتعلقة بمنح الروبوتات الشخصية القانونية في المستقبل لتحميلها المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد تلحق بالآخرين، واستندت اللجنة في رفضها إلى أن اتخاذ هذه الخطوة ينطوي على مخاطر أخلاقية غير مقبولة، كما ورد في الفقرة (٧) من تقريرها: (("هناك الكثير من المناقشات حول قضية من يمكن تحميله المسؤولية عندما يتسبب نظام الذكاء الاصطناعي في أضرار، وخاصة إذا كان نظام الذكاء الاصطناعي قادرًا على التعلم ذاتيًا ويستمر في التعلم بعد الدخول في الاستخدام. وقد وضع البرلمان الأوروبي توصيات للقانون المدني بشأن الروبوتات، بما في ذلك اقتراح لاستكشاف "الشخصية الإلكترونية" للروبوتات حتى تتمكن من تحمل المسؤولية المدنية عن أي ضرر تسببه. تعارض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية أي شكل من أشكال الوضع القانوني للروبوتات أو الذكاء الاصطناعي (الأنظمة)، لأن هذا ينطوي على مخاطر غير مقبولة من المخاطر الأخلاقية. يعتمد قانون المسؤولية على وظيفة وقائية وتصحيحية للسلوك، والتي قد تختفي بمجرد أن لا يتحمل صانعها مخاطر المسؤولية حيث يتم نقل هذه المخاطر إلى الروبوت (أو نظام الذكاء الاصطناعي). هناك أيضًا خطر الاستخدام غير المناسب وإساءة استخدام هذا النوع من الوضع القانوني. المقارنة مع المسؤولية المحدودة للشركات غير مناسبة، لأنه في هذه الحالة يكون الشخص الطبيعي مسؤولاً في النهاية دائمًا. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى مدى قدرة القوانين والقواعد والفقه القانوني الوطني والأوروبي الحالي في مجال المسؤولية (عن المنتج والمخاطر) والمخاطر الخاصة على توفير إجابة مناسبة على هذا السؤال، وإذا تعذر ذلك، ما هي أنواع الحلول القانونية التي يمكن طرحها))[4]. كما ذكرت الفقرة (٦)

PUISQU'ILS SONT DÉPOURVUS DE CERTAINES AUTRES QUALITÉS GÉNÉRALEMENT ASSOCIÉES AUX ÊTRES HUMAINS COMME LE LIBRE ARBITRE, L'INTENTIONNALITÉ, LA CONSCIENCE DE SOI, LE SENS MORAL ET LE SENTIMENT DE L'IDENTITÉ PERSONNELLE". ARTICLE (201): FROM RAPPORT DE LA COMEST SUR L'ÉTHIQUE DE LA ROBOTIQUE, PARIS, 2017.

(1) COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS, ARTIFICIAL INTELLIGENCE FOR EUROPE (2018). AVAILABLE VIA: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM%3A2018%3A237%3AFIN , DATE OF VISIT: 11/30/2024 AD.

(2) SARA ANDRADE: INTELLIGENCE ARTIFICIELLE: RÉFLEXION SUR LA RESPONSABILITÉ DU FAIT DES LOGICIELS D'AIDE À LA DÉCISION MÉDICALE. THÈSE PRÉSENTÉE À FACULTÉ DE DROIT, DES SCIENCES CRIMINELLES ET D'ADMINISTRATION PUBLIQUE, UNIVERSITÉ DE LAUSANNE, JUIN 2021, P. (20). AVAILABLE VIA: https://serval.unil.ch/resource/serval:BIB_0C9FC913DD1E.P001/REF.pdf , DATE OF VISIT: 11/30/2024 AD.

(3) RAPPORT DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL, TRAVAILLER POUR BÂTIR UN AVENIR MEILLEUR, 22 JANVIER 2019. AVAILABLE VIA: https://www.penserletravailautrement.fr/files/lavenir-du-travail-oit-2019.pdf , DATE OF VISIT: 11/30/2024 AD.

(4) OPINION OF THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE ON 'ARTIFICIAL INTELLIGENCE — THE CONSEQUENCES OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE ON THE (DIGITAL) SINGLE MARKET, PRODUCTION, CONSUMPTION, EMPLOYMENT AND SOCIETY' (OWN-INITIATIVE OPINION) (2017/C288/01), ARTICLE (3/33).

من القرار نفسه أن: "أي تغييرات مطلوبة في الإطار القانوني الحالي يجب أن تبدأ بتوضيح أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليس لها شخصية قانونية ولا ضمير إنساني، وأن مهمتها الوحيدة هي خدمة الإنسانية". تُشير الفقرات السابقة إلى توجه الاتحاد الأوروبي نحو منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بطريقة تشبه الإنسان، حيث يتم ربط الأهلية القانونية بالضمير الإنساني. لكن هذا النهج يبدو غير منطقي، إذ أن الأشخاص القانونيين مثل الشركات لا يمتلكون "الضمير الإنساني" ومع ذلك اكتسبوا الشخصية القانونية. وبالتالي، يبدو أن هناك توجها ضمنيا لدى البرلمان الأوروبي للتفكير في منح الروبوتات أهلية قانونية مشابهة للبشر في المستقبل، رغم أنه لم يتم ذكر ذلك بشكل صريح في الوقت الراهن تجنبًا لتحمل العواقب القانونية المرتبطة بمنح الشخصية القانونية للروبوتات المستقلة[1].

كما أن المسؤولية المدنية تستلزم وجود أصول مالية لشخص ما لكي يتم مقاضاته وإلزامه بتعويض الأضرار التي يتسبب فيها للآخرين، ومنح شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي، في ظل افتقاره للاستقلالية الكاملة، لا يمكن أن يرسخ ملامح الشخصية القانونية بشكل حقيقي، بل يعد بمثابة دعوة غير مباشرة لمعاملة الروبوتات المستقلة بطريقة إنسانية، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر رفع هذه الروبوتات إلى مستوى الإنسان مع الحفاظ على السيطرة لتصحيح أفعالها، ويمكن بلوغ هذا الوضع عن طريق منحها أهلية قانونية غير مكتملة، مماثلة لأهلية القاصرين عند إجراء المعاملات القانونية[2].

إن عدم وجود استقلالية حقيقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، باستثناء بعض الأمثلة البسيطة مثل المجال الصحافي أو خدمات المعلومات على شبكة الإنترنت، يعني أن الاستقلالية تظل نسبية ولا يمكن اعتبارها سببًا كافيًا لإسناد الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وذلك نظرًا لضعف تأثير هذه الاستقلالية على قدرة الشخص على مراقبة الروبوتات، فضلًا عن إمكانية توقع مختلف الخيارات التي قد يتخذها الروبوت أثناء أداء مهامه، والتي قد تؤدي إلى أضرار للآخرين، هذه المعطيات ساهمت في زيادة الاعتراضات على التوسع غير المبرر في منح الشخصية القانونية، خاصة من قبل الخبراء في مجالات تكنولوجيا المعلومات والرياضيات، فقد تقدمت مجموعة من الباحثين برسالة مفتوحة إلى اللجنة الأوروبية المكلفة بصياغة قواعد القانون المدني للروبوتات الذكية، تضمنت ٢٨٥ توقيعًا تطالب فيها بالتراجع عن موقفها بشأن منح الشخصية القانونية لهذه التقنية المستحدثة، وقد استندوا في اعتراضهم إلى أن خاصية الاستقلالية التي يُركَّز عليها لا تتعدى بداياتها، وأن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه حاليًا أن يعمل بشكل مستقل دون الحاجة إلى التدخل البشري أثناء أداء مهامه[3].

وقد أثمرت هذه الدعوات عن تراجع البرلمان الأوروبي عن موقفه السابق، حيث أقر ضمنيًا - بناءً على الحقائق العلمية - بنسبية استقلالية الذكاء الاصطناعي، ففي الفقرة السابعة المذكورة من توصيته الصادرة إلى اللجنة المكلفة بصياغة قواعد قانونية لتنظيم أحكام الروبوتات الذكية في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠، اعتبر البرلمان أنه ليس من الضروري منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، إذ من اللازم أن يتوافر مجهود إنساني يتولى برمجة وتشغيل هذه الأنظمة، وتحديد مهامها، ويكون مسؤولًا عن أي اضطراب يحدث في النظام[4].

وتأكيدًا على عدم جدوى الاعتراف القانوني للروبوتات الذكية بالشخصية القانونية، صدر قرار عن البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠م تضمن توصيات إلى المفوضية الأوروبية، حيث نصت على أن كافة الأنشطة المادية أو الافتراضية أو الأجهزة أو العمليات التي تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تكون من

---

(1) SHUQ HUSSEN AND MAHMOUD FAYYAD, TOWARDS GRANTING OF LEGAL PERSONALITY TO AUTONOMOUS ROBOTS IN THE UAE, OP. CIT, P 9.

(2) SHUQ HUSSEN AND MAHMOUD FAYYAD, OP. CIT, P 9.

(3) نقلاً عن: د. احمد بلحاج جراد، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي... استباق مضلل، مجلة كلية القانون الكويتية، السنة ١١، العدد٢، العدد التسلسلي، ٤٢، مارس ٢٠٢٣، ص ٢٤٥.

(4) د. احمد بلحاج جراد، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

الناحية الفنية أو التقنية سببًا مباشرًا أو غير مباشر لوقوع الأضرار أو التسبب في الخسائر، ومع ذلك فإن هذه الأضرار غالبًا ما تكون نتيجة لتدخل شخص ما في تطوير هذه الأنظمة أو نشرها أو تعديلها[1].

وفي هذا السياق، ليس من الضروري منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، وذلك لأن غموض أو عدم استقلالية هذه الأنظمة يخلق صعوبة كبيرة في تتبع أو تحديد الأفعال التي تؤدي إلى إلحاق الأضرار بالآخرين، وقد تصل هذه الصعوبة في بعض الحالات إلى درجة الاستحالة، مما يجعل من المستحيل إسناد هذه الأفعال إلى أشخاص طبيعيين أو نسبتها إلى عيوب في تصميم هذه الأنظمة، ومع ذلك يمكن التغلب على هذه الصعوبات وفقًا للمفاهيم المقبولة على نطاق واسع في القوانين الوطنية، عن طريق إسناد المسؤولية إلى جميع الأشخاص المتورطين في تطوير أو نشر أو تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بحيث يتحمل هؤلاء المسؤولية عن تعويض الأضرار التي تصيب الغير نتيجة لهذه الأنظمة، وبالتالي فإن الأذى الناتج عن الذكاء الاصطناعي لا يحدث في الفراغ، بل هو دائمًا نتيجة لتدخل بشري، سواء في بناء الأنظمة أو نشرها أو حتى تعديل عملها، مما يثبت أنه ليس من الضروري منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، بل تقع المسؤولية على الأشخاص الذين يتحكمون بهذه الأنظمة[2].

ونتيجة ذلك جاء القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٢٠ مخالفًا للقرار الذي اتخذه في عام ٢٠١٧، حيث كان الأخير يدعو إلى ضرورة منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية في المستقبل البعيد، إذ في القرار الأول أكد البرلمان الأوروبي أن القواعد الحالية في القانون المدني لا تكفي لتنظيم أحكام الذكاء الاصطناعي والمسائل المتعلقة به، خصوصًا فيما يتعلق بكيفية التعامل مع دعاوى التعويض عن الأضرار التي تنتج عن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة، بما في ذلك الروبوتات الذكية[3].

كانت هذه النظرة الاستشرافية سببًا في أن البرلمان الأوروبي سعى في قراره الأول الصادر عام ٢٠١٧، إلى ابتكار أو استحداث نظرية جديدة لم تكن معروفة من قبل وهي "نظرية النائب الإنساني"، التي تهدف إلى إيجاد حلول للتعامل مع الأضرار التي تسببها الروبوتات الذكية، ومع ذلك جاء القرار الصادر في عام ٢٠٢٠ بفكر مختلف، حيث تراجع البرلمان الأوروبي عن موقفه السابق بشأن ضرورة منح الروبوتات الذكية الشخصية القانونية، وقد برر هذا التراجع بعدم وجود حاجة أو ضرورة للاعتراف بهذه الشخصية القانونية، معتمدًا في ذلك على أن القواعد العامة والتقليدية في القانون المدني كافية لمعالجة القضايا والتحديات المرتبطة بأفعال الذكاء الاصطناعي، وتم تجسيد هذا التغيير في الموقف من خلال العودة إلى قواعد المسؤولية عن المنتجات المعيبة، مما أتاح تغطية الأضرار التي قد تنتج عن أفعال الروبوتات الذكية[4].

لكن يلزم مع ذلك تحديث أو إعادة صياغة القواعد والأحكام الحالية، خاصة قواعد المسؤولية عن عيوب المنتجات، لتمتد فاعليتها ونجاعتها لتشمل عيوب الصناعة التكنولوجية والرقمية ولكي تتسع أحكامها لأن تطبق على الروبوتات الذكية. وهو بهذا القرار يعترف ويقر بأن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتعددة يظل في حيز الأشياء مهما ارتفع شأنه وعظم خطبه، ولا يمكن إدراجه تحت فئة الأشخاص. وبالتالي تنعدم الجدوى والفائدة من إسناد الشخصية القانونية للروبوتات الذكية. وسارت في الاتجاه ذاته لجنة الخبراء المشكلة من اللجنة الأوروبية سنة ٢٠٢٠م، عندما رفضت مقترح يتضمن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، لما يترتب

---

(1) د. جهاد محمود عمر، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، المجلد ٣٦، العدد ٤٥، الرقم التسلسلي ٤٥، ابريل ٢٠٢٤، ص ٨٩٦.

(2) EUROPEAN PARLIAMENT RESOLUTION OF 20 OCTOBER 2020, ARTICLE (7), AVAILABLE VIA: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52020IP0276 , DATE OF VISIT: 11/30/2024 AD.

(3) د. جهاد محمود عمر، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مصدر سابق، ص ٨٩٨.

(4) المصدر السابق، ص ٨٩٨.

على هذا المنح من مخاطر وعواقب قد يصعب تداركها أو السيطرة عليها، وأشارت إلى أن الضرر الذي تحدثه الروبوتات يمكن أن ينسب إلى أشخاص أو منظمات قائمة[1].

وعليه ومما سبق يتبين لنا تراجع البرلمان عن موقف منح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مؤكداً أن القوانين المدنية التقليدية كافية لمعالجة الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي مع بعض التعديل، وأن منح الروبوتات الشخصية القانونية غير ضروري، كما أكد على أهمية مسؤولية البشر في تصميم وتشغيل هذه الأنظمة، وأن الأنظمة الذكية تظل تحت إشراف الإنسان، وأن المسؤولية المدنية يجب أن تُسند إلى أشخاص معينين.

المطلب الثاني
التوسع في مفهوم المنتجات

مع تطور التكنولوجيا الرقمية وظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي، برزت تحديات قانونية جديدة تتعلق بكيفية تنظيم مسؤولية المنتج عن الأضرار الناتجة عن هذه التقنيات. وعلى الرغم من وجود أطر قانونية لتنظيم المنتجات التقليدية، إلا أن خصوصية الأنظمة الذكية تفرض إعادة النظر في المفاهيم والتعريفات التقليدية لضمان الحماية الفعالة للمستهلكين. ويعكس هذا الحاجة إلى تحديث التشريعات لتواكب تطورات العصر، مع أخذ خصوصية الذكاء الاصطناعي وخصائصه الذاتية بعين الاعتبار عند تطبيق مفاهيم المسؤولية القانونية.

وقد أكد قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠م على فعالية أحكام المسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة، مشيرًا إلى أنها أثبتت، على مدى الثلاثين عامًا الماضية، كونها من أفضل الوسائل للحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن العيوب في المنتجات[2]، ولكن يلزم مراجعة هذه الأحكام وتحديثها حتى تكون قادرة على مواجهة الصعوبات والتحديات المتمخضة من رحم التكنولوجية الرقمية، لكفالة وضمان أفضل حماية ممكنة للمستهلك. وأكد هذا القرار على ضرورة تعريف (المنتجات) من خلال تحديد ما إذا كان المحتوى الرقمي والخدمات الرقمية (أنظمة الذكاء الاصطناعي يقع ضمن نطاقها ويندرج تحت مظلتها)، ويلزم مع ذلك تكييف بعض المفاهيم والمصطلحات مثل: (الضرر- العيب-المنتج)، ويجب امتداد واتساع مفهوم (المنتج) ليشمل المصنعين والمطورين والمبرمجين ومقدمي الخدمات، بالإضافة إلى مشغلي الواجهة الخلفية للأنظمة التكنولوجية الرقمية، وتم تعريف مشغل الواجهة الخلفية ضمن القرار بأنه: "أي شخص طبيعي أو قانوني يحدد بشكل مستمر ميزات التكنولوجيا ويوفر البيانات وخدمة دعم الواجهة الخلفية الأساسية وبالتالي يمارس أيضًا درجة من السيطرة على المخاطر المرتبطة بتشغيل نظام الذكاء الاصطناعي وأدائه"[3].

وأشار القرار إلى ضرورة الاستناد إلى القواعد الخاصة بالمسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة في دعاوى الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، بشرط أن تستوفي تلك الأنظمة تعريف المنتج وفقًا للتوجيه

---

(1) DIANE GALBOIS-LEHALLE: RESPONSABILITÉ CIVILE POUR L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE SELON BRUXELLES: UNE INITIATIVE À SALUER, DES DISPOSITIONS À AMÉLIORER, (2021), P. (87).

(2) يقصد المشرع الأوروبي بذلك الأحكام الواردة في التوجيه الأوروبي الخاص بالمسؤولية عن المنتجات المعيبة لسنة ١٩٨٥م، وينظر في ذلك: COUNCIL DIRECTIVE 85/374/EEC OF 25 JULY 1985 ON THE APPROXIMATION OF THE LAWS, REGULATIONS AND ADMINISTRATIVE PROVISIONS OF THE MEMBER STATES CONCERNING LIABILITY FOR DEFECTIVE PRODUCTS.

(3) EUROPEAN PARLIAMENT RESOLUTION OF 20 OCTOBER 2020, ARTICLE (3/F).

الأوروبي. كما أكد على أهمية تحديث هذه القواعد لتتوافق مع التوجيه الأوروبي رقم (٩٥) الصـــادر في ٣ ديسمبر ٢٠٠١ بشأن السلامة العامة للمنتجات، بما يضمن مواكبتها للتطورات التكنولوجية[1].

وتُظهر مسـؤولية المنتج فعالية كبيرة في تنظيم الأضـرار المرتبطة بالذكاء الاصـطناعي، حيث تُحمّل المصـنع المسؤولية عن العيوب التي تسبب الأضرار، مثل المركبات ذاتية القيادة المصممة بشكل معيب أو الشركات التي تهمل إبلاغ العملاء بـالمخـاطر، ومع ذلك يواجـه تطبيق هذه المســؤولية تحـديـات كبيرة مع أنظمـة الـذكـاء الاصـطناعي، خاصـة تطبيقات الذكاء الاصـطناعي، نظرًا لاسـتقلاليتها وقدرتها على التعلم الذاتي، وهذا يجعل السـيطرة عليها محدودة، ويحولها إلى مصـدر للمخاطر العامة، حيث يمكن لهذه الأنظمة اتخاذ قرارات مسـتقلة يصعب نسبتها إلى خلل معين أو إلى تدخل بشري مباشر[2].

إن إثبات وجود عيوب في منتجات الذكاء الاصطناعي يمثل تحديًا كبيرًا، خاصـة عند محاولة تحديد ما إذا كانت هذه العيوب موجودة منذ لحظة خروج المنتج من يد مصنعه أو مطوّره، ويصعب رسم خط واضح بين الأضرار الناتجة عن قرارات الذكاء الاصـطناعي الذاتية وتلك الناجمة عن عيوب المنتج نفسـه، بالإضـافة إلى ذلك تعقيد سلسلة الإنتاج يجعل تحديد الجهة المسؤولة أمرًا شاقًا، نظرًا لتعدد الأطراف المشاركة في تطوير وتصنيع هذه الأنظمة[3].

بناءً على ذلك، تظهر حالات يتعذر فيها إصـلاح الضـرر بالاسـتناد إلى أحكام المسـؤولية عن المنتجات المعيبة، خصوصًا إذا كان العيب يتعلق بتأثيرات التعلم الذاتي واستقلالية اتخاذ القرار، على سبيل المثال قد يتسبب نظام ذكاء اصـطناعي كـــ"Lurnox"، المسـتخدم في غرف التجارة، بخسـائر مالية جسـيمة، ليس نتيجة برمجته الأسـاسـية، بل بسـبب الإهمال في اسـتخدامه من قبل مالكه، وفي هذا السـياق تلجأ المحاكم في العديد من الدول، خاصـــة عند النظر في عيوب التصـــميم، إلى تحليل الجوانب التي تتجاوز العيوب التقليدية لتحديد المســؤوليات بشكل أدق[4]، تقترح إثباته عادة بإحدى الطرق الآتية:

- إثبات أن المنتج معيب.
- مقارنة المنتج بمنتج أخر.
- إقامة الدليل على انتهاك معايير السلامة.
- الموازنة بين مخاطر المنتج وفوائده.

يُعتبر تطبيق قاعدة المسـؤولية بدون خطأ على تطبيقات الذكاء الاصـطناعي تحديًا بسـبب طبيعتها الاسـتثنائية كأنشـطة خطرة ناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي، وتتمثل خطورة الروبوتات الذكية في صـعوبة اختراقها وتعقيدها الشـديد، مما يجعل إثبات الخطأ أمرًا معقدًا أو حتى مسـتحيلاً، بالإضـافة إلى ذلك فإن قدرة الروبوتات

---

(1) EUROPEAN PARLIAMENT RESOLUTION OF 20 OCTOBER 2020, ARTICLE (8).

(2) طيبي آمال ود. فراس يقاش، الالتزام بضمان امن المنتجات وأثره على الحماية القانونية للمستهلك في ظل تعديل القانون المدني الجزائري بمقتضى القانون رقم ٠٥-١٠، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١١، جامعة زيان عاشور بالجلفة ٢٠١٨، ص ٢٦٣.

(3) سارة محمد داغر، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢٣، ص ٥٨.

(4) أقرت محكمة استئناف POI TIERS الفرنسية في ١٩/٢/٢٠٠٣ بمسئولية منتج طلاء الشعر لإخلالة بالتزامه بالسلامة، وذلك لعدم قيامه بلفت انتباه المستخدمين إلى التحذيرات الواجب مراعاتها عند الاستعمال، نقلا عن: رحماني محمد، مختار. المسئولية المدنية عن فعل المنتجات المعيبة. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٩١.

على الحركة تزيد من المخاطر المحتملة؛ على سبيل المثال، قد تخرج روبوتات الخدمة الذاتية، كروبوتات التوصيل، من حيازة مالكها وتتسبب في أضرار للآخرين أثناء حركتها[1].

إلى جانب الطبيعة الاستثنائية للروبوتات الذكية، فإن عدم انتشارها بشكل واسع واعتيادي يُعقّد الفهم الكامل لطبيعتها المحدودة، لذلك قد تُصنّف كأنشطة خطرة غير مُنظمة بشكل محدد، استنادًا إلى مبدأ الحيطة الذي يهدف لحماية المستهلكين والبيئة والصحة العامة من الأخطار المحتملة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا المبدأ على الروبوتات يواجه تحديات كبيرة، لأنه قد يؤدي إلى حماية مفرطة تعتمد على استباق وتوقع مخاطر غير قابلة للتحقق حاليًا، مع احتمال أن تُسبب هذه المخاطر أضرارًا جسيمة وممتدة في المستقبل، قد تتجاوز تداعيات الأزمات الاقتصادية. ويتضح أن أحكام المسؤولية التقليدية تبدو غير كافية للتعامل مع الأجيال الجديدة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي تتميز بقدرتها على التفكير والتعلم والتأقلم واتخاذ القرارات بشكل مستقل دون تدخل بشري، كما أن تحميل المسؤولية إلى صانع أو مبرمج الروبوت قد لا يكون منطقيًا في بعض الحالات، لأن خروج الآلة عن السلوك المتوقع قد لا يكون ناتجًا عن الصناعة أو البرمجة، بل عن ظروف الواقع المتغير، وهي عوامل لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها بشكل كامل خلال مراحل التصميم أو التطوير[2].

ويواجه المتضرر صعوبة في إثبات وجود خلل أو عيب في نظام الذكاء الاصطناعي باعتباره منتجاً معيباً، وذلك في ظل التعقيدات المستمرة التي تتسم بها هذه الأنظمة الذكية، إذ يصبح من العسير على المتضرر إثبات العيب وتحديد ما إذا كان موجودا منذ لحظة خروج التطبيق الذكي أو الروبوت من يد الجهة المصنعة أو المطورة، وتزداد مهمة تحديد المسؤولية وفقًا قواعد المسؤولية للمنتج تعقيدًا، بسبب صعوبة التمييز بين الأضرار الناتجة عن تصرف ذاتي للتطبيق الذكي نفسه، وبين تلك التي تعود إلى خلل أو عيب داخلي فيه، كما أن طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وما تنطوي عليه من مخاطر، قد تؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمستخدمين أو بالأطراف الأخرى، سواء كانت الخطورة ناتجة عن خصائص تصميمها وبنيتها التقنية، أو بسبب البيئة التي تعمل ضمنها[3].

وعليه ومما سبق، يمكن اعتبار تطبيقات الذكاء الاصطناعي كسلعة عند عدها برامج أو أنظمة رقمية، إذا نُظر إلى الذكاء الاصطناعي كمنتج رقمي يمكن بيعه أو تسويقه (مثل البرمجيات أو التطبيقات الجاهزة للاستخدام)، فقد يتم تصنيفه كـ "سلعة غير مادية"، وهو مفهوم بدأ يتوسع مع التطورات التقنية، ويمكن اعتبار تطبيقات الذكاء الاصطناعي كخدمة فإن العديد من التطبيقات (مثل أنظمة التحليل، أو الخدمات القائمة على التعلم الآلي) تقدم كخدمة، على سبيل المثال: الشركات التي تقدم حلول الذكاء الاصطناعي للقطاع الطبي أو القانوني تقدم خدمات ويمكن أن تخضع لهذا الوصف.

يمكن القول في الختام أن تطبيق المسؤولية الموضوعية على المنتج في وضعها الحالي يواجه تحديات كبيرة، إذ يعود ذلك إلى صعوبة تحديد العيب في المنتج عندما يحدث الضرر نتيجة تصرف ناتج عن تعلم ذاتي قامت به تطبيقات الذكاء الاصطناعي من البيئة المحيطة بها، وهذا يجعل من الصعب تحديد السبب الدقيق للضرر، لذلك كان من الضرورة إعادة صياغة قواعد مسؤولية المنتج بحيث تتلاءم مع الخصائص الفريدة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وإذا اعتُبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي جزءًا من الأنشطة الخطرة، فإن تطبيق المسؤولية الموضوعية يستلزم تحديد المسؤول عن هذا النشاط بوضوح، وفي صورتها الحالية تبدو المسؤولية الموضوعية

---

(1) سارة محمد داغر، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات "دراسة مقارنة"، مصدر سابق، ص ٥٩.
(2) د. همام القوصي، إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت، مصدر سابق، ص ٨١.
(3) عمر نافع رضا العباسي، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١١٣-١١٨.

العدد (الرابع) المجلد (الثاني)
شهر كانون الاول عام 2025
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
ISSN:2709-426x

غير كافية للتعامل مع الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، بسبب صعوبة تحديد الشخص المسؤول عن تلك الأضرار.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن الإشكالية المتعلقة بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تطرح تحديًا قانونيًا وأخلاقيًا عميقًا في ظل التطورات التقنية المتسارعة، حيث أظهر الموقف الأوروبي تدرجًا واضحًا، بدأ بانفتاح حذر نحو فكرة "الشخصية الإلكترونية"، ثم عاد للتراجع عنها لصالح حلول أكثر واقعية، وإن استقراء المسار الأوروبي يكشف عن ميل نحو تطوير الإطار القانوني التقليدي وتحديث قواعد المسؤولية المدنية بما يواكب الذكاء الاصطناعي دون الإخلال بالمبادئ القانونية الأساسية، وفي ضوء ذلك، جاءت الاستنتاجات والمقترحات التالية:

أولاً: الاستنتاجات:

١. يرتبط الاعتراف بالشخصية القانونية الإلكترونية بدرجة التطور التقني للروبوتات، فكلما زادت درجة الاستقلالية والقدرة على التعلم الذاتي، ازداد الاقتناع القانوني بضرورة منحها مركزًا قانونيًا خاصًا، وفي رأينا ليس من المانع منحها شخصية قانونية محدودة تتوافق مع متطلبات تنظيم أحكام المسؤولية.

٢. كان للاتحاد الأوروبي مسار متدرج ومركّب في تعامله مع مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، حيث مرّ هذا التوجه بمراحل من الانفتاح الأولي والحماس التشريعي، وصولًا إلى التراجع الحذر في ضوء الاعتبارات القانونية والأخلاقية المعقدة. إذ عكست المقترحات الأولية للبرلمان الأوروبي وجود توجه نحو الاعتراف بـ"الشخصية الإلكترونية" كإطار قانوني جديد يُمنح للروبوتات الذكية التي تمتلك قدرة ذاتية على اتخاذ القرار، وذلك في محاولة لمواءمة النظام القانوني مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وقد تميّز هذا التوجه بروح استشرافية تهدف إلى تقنين العلاقة المستقبلية بين الإنسان والروبوتات الذكية، لاسيما في حالات الضرر والمسؤولية المدنية، ولكن أظهر قرار البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٢٠ مراجعة لهذا التوجه، إذ تم التراجع عن فكرة منح الشخصية القانونية الإلكترونية للذكاء الاصطناعي، استنادًا إلى تقييم واقعي لمحدودية استقلالية هذه الأنظمة وافتقارها للوعي أو الإرادة الحرة، وهو ما يشكّل ركيزة جوهرية في منح الشخصية القانونية.

٣. لم يعد النظام القانوني التقليدي ملائمًا لمواجهة الإشكالات المستجدة التي تفرزها تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يدعو إلى تطوير قواعد قانونية جديدة تتناسب مع خصائص هذه التكنولوجيا، خصوصًا في مجال المسؤولية المدنية، إذ تتطلب تحديثات تأخذ بعين الاعتبار خصوصية تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل التعلم الذاتي، وتعدّد الأطراف المعنية (المبرمج، المطور، المشغّل).

٤. إن المسار الأوروبي في منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يتسم بالمرونة والحذر، حيث توازن التشريعات بين الابتكار القانوني من جهة، وضمان عدم المساس بالمبادئ القانونية والأخلاقية من جهة أخرى، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يتجه اليوم نحو نهج توفيقي يقوم على تطوير المسؤولية المدنية وتوسيع مفهوم "المنتج"، بدلاً من تبني الشخصية الإلكترونية كحل شامل، فقد أظهرت قواعد

المسـؤولية المدنية المتعلقة بالمنتجات المعيبة نجاعتها في التعامل مع الأضـرار الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلا أنها تتطلب مراجعة وتطويرًا لتنسجم مع المستجدات التقنية الراهنة.

ثانيًا: المقترحات:

١. نقترح إنشـاء آلية قانونية لإثبات الخطأ في تطبيقات الذكاء الاصـطناعي، بوضـع معايير تقنية وقانونية جديدة لإثبات وجود الخطأ أو العيب، تشمل اختبارات المقارنة، وتحليل انتهاك معايير السلامة، وتقييم نسبية المخاطر والفوائد.

٢. نقترح الاستمرار في الإشراف البشري المباشر على الذكاء الاصطناعي، بضرورة الإبقاء على تدخل بشري في عملية اتخاذ القرارات النهائية لتقليل المخاطر، وضمان تحميل المسؤولية القانونية لأطراف يمكن مساءلتها بوضوح.

٣. وضـع ميثاق أخلاقي موحد لمطوري ومصـنعي تطبيقات الذكاء الاصـطناعي، إذ يعد ذلك ضـرورة فرض التزامات أخلاقية واضـحة تشـمل مبادئ الإحسـان، عدم الإيذاء، الاسـتقلال، والعدالة، على كل من يشارك في تطوير الروبوتات لضمان الاستخدام الآمن والمنصف لها.

٤. أثبتت القواعد التقليدية للمسـؤولية عن المنتجات المعيبة فعاليتها الجزئية، لذلك يجب مراجعة قواعد المسؤولية عن المنتجات بحيث تشمل العيوب الناتجة عن الخوارزميات، والقرارات الذاتية، وسلوكيات الذكاء الاصـطناعي التلقائية، ولتشـمل التطبيقات الرقمية والخدمات التي تُدار بواسـطة الذكاء الاصطناعي.

قائمة المصادر

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد لطفي السيد، انعكاسات تقنيات الذكاء الاصـطناعي على نظرية المسئولية الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد ١٢، العدد ٨٠، ٢٠٢٢.

٢. تهاني حامد أبو طالب: الروبوت من منظور القانون المدني المصـري (الشـخصـية والمسـؤولية)، بحث منشـور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية الصـادرة عن كلية الشـريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر، دمنهور، العدد ٣٧، ٢٠٢٢.

٣. خالد ممدوح إبراهيم: التنظيم القانوني للذكاء الاصـطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسـكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٢١.

٤. د. احمد بلحاج جراد، الشـخصـية القانونية للذكاء الاصـطناعي... اسـتباق مضـلل، مجلة كلية القانون الكويتية، السنة ١١، العدد٢، العدد التسلسلي، ٤٢، ٢٠٢٣.

٥. د. اعتدال عبد الباقي يوسـف، صـناعة العدالة الرقمية من وجهة نظر قانونية - دراسـة تحليلية، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، السنة ١٧، العدد ٤٤، ملحق ٢، ٢٠٢٢.

٦. د. باسم محمد فاضل الدبولي، النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٣.

٧. د. جهاد محمود عبد المبدي، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، العدد ٤٥، ٢٠٢٤.

٨. د. جهاد محمود عمر، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، مصر، المجلد ٣٦، العدد ٤٥، الرقم التسلسلي ٤٥، ٢٠٢٤.

٩. د. حسين عبدالقادر معروف ود. رفعت حمود ثجيل، المسؤولية المدنية عن أضرار استخدام الروبوت الطبي دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٤.

١٠. د. رضا محمود العبد، الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، العدد ١٥٠، ٢٠٢٤.

١١. د. طلال حسين علي الرعود المسئولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٢٢.

١٢. د. غني ريسان جادر ود. رائد صيوان عطوان، الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٤.

١٣. د. محسن محمد محسن الخبائي، المسئولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، اطروحة دكتوراه، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢.

١٤. د. محمد جبريل ابراهيم: الإطار القانوني لمنح الشخصية القانونية للروبوت كأحد تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، ٢٠٢٣.

١٥. د. نوال مجدوب، إشكالات المسئولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٦. د. همام القوصي، إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت، تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل، دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٢٥، مايو ٢٠١٨.

١٧. سارة محمد داغر، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢٣.

١٨. طيبي آمال ود. فراس يقاش، الالتزام بضمان امن المنتجات واثره على الحماية القانونية للمستهلك في ظل تعديل القانون المدني الجزائري بمقتضى القانون رقم ٠٥-١٠، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد ١١، ٢٠١٨.

١٩. عمر نافع رضا العباسي، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣.

٢٠. مختار رحماني محمد، المسئولية المدنية عن فعل المنتجات المعيبة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة بن عكنون، الجزائر، ٢٠١٦.

٢١. مرتجى داود سلمان، نظرية النائب الإنساني كأساس لحماية المستهلك من اضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٤.

٢٢. نيلة علي خميس محمد: المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي، رسالة ماجستير جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.

٢٣. هشـام عماد العبيدان: المسـؤولية المدنية التقصـيرية عن أخطاء الروبوت دراسـة مقارنة بين نظرية حارس الأشياء في القانون الكويتي ونظرية النائب الإنساني في القانون الأوروبي، بحث منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ٤٥، العدد ٤، ٢٠٢١.

Second: References in foreign languages:

1. CASSATION DE FRANCE, CHAMBRE SOCIALE, 12 AVRIL 2018. N 16-27866.

2. COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS, ARTIFICIAL INTELLIGENCE FOR EUROPE (2018).

3. COUNCIL DIRECTIVE 85/374/EEC OF 25 JULY 1985 ON THE APPROXIMATION OF THE LAWS, REGULATIONS AND ADMINISTRATIVE PROVISIONS OF THE MEMBER STATES CONCERNING LIABILITY FOR DEFECTIVE PRODUCTS.

4. DIANE GALBOIS-LEHALLE: RESPONSABILITÉ CIVILE POUR L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE SELON BRUXELLES: UNE INITIATIVE À SALUER, DES DISPOSITIONS À AMÉLIORER, (2021).

5. EUROPEAN PARLIAMENT RESOLUTION OF 16 FEBRUARY 2017 WITH RECOMMENDATIONS TO THE COMMISSION ON CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS (2015/2103 (INL))

6. EUROPEAN PARLIAMENT RESOLUTION OF 20 OCTOBER 2020.

7. JOANNA BRYSON, MIHAILIS DIAMANTIS, THOMAS D. GRANT: OF, FOR, AND BY THE PEOPLE: THE LEGAL LACUNA OF SYNTHETIC PERSONS. UNIVERSITY OF CAMBRIDGE FACULTY OF LAW RESEARCH PAPER NO (5), 2018.

8. OPINION OF THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE ON 'ARTIFICIAL INTELLIGENCE — THE CONSEQUENCES OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE ON THE (DIGITAL) SINGLE MARKET, PRODUCTION, CONSUMPTION, EMPLOYMENT AND SOCIETY' (OWN-INITIATIVE OPINION) (2017/C288/01).

9. POMPEU CASANOVAS AND GIOVANNI SARTOR: THE LAWS OF ROBOTS. CRIMES, CONTRACTS, AND TORTS, LAW, GOVERNANCE AND TECHNOLOGY SERIES, VOL 10, 2013, SPRINGER SCIENCE & BUSINESS MEDIA DORDRECHT.

10. RAFAŁ MAŃKO, "CIVIL LAW RULES ON ROBOTICS", EUROPEAN PARLIAMENTARY RESEARCH SERVICE, MEMBERS' RESEARCH SERVICE, EUROPEAN UNION, 2017.

11. RAPPORT DE LA COMEST SUR L'ÉTHIQUE DE LA ROBOTIQUE, PARIS, 2017.

12. RAPPORT DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL, TRAVAILLER POUR BÂTIR UN AVENIR MEILLEUR, 22 JANVIER 2019.

13. SARA ANDRADE: INTELLIGENCE ARTIFICIELLE: RÉFLEXION SUR LA RESPONSABILITÉ DU FAIT DES LOGICIELS D'AIDE À LA DÉCISION MÉDICALE. THÈSE PRÉSENTÉE À FACULTÉ DE DROIT, DES SCIENCES CRIMINELLES ET D'ADMINISTRATION PUBLIQUE, UNIVERSITÉ DE LAUSANNE, JUIN 2021.

14. SHUQ HUSSEN AND MAHMOUD FAYYAD, TOWARDS GRANTING OF LEGAL PERSONALITY TO AUTONOMOUS ROBOTS IN THE UAE, INTERNATIONAL JOURNAL OF INNOVATION, VOLUME 17, ISSUE 2, 2023.

15. VINCENT C. MULLER, "LEGAL VS. ETHICAL OBLIGATIONS A COMMENT ON THE EPSRC'S PRINCIPLES FOR ROBOTICS", CONNECTION SCIENCE, VOL. 29, NO. 2, 2017.